

## اسرائيل والضفة الغربية حدود الأمن المطلق

أحمد ثابت

يغفل بعض الدراسات والآراء الغربية، والعربية، والاعتبارات العسكرية والامنية لاسرائيل تجاه الاراضي العربية المحتلة، وبصفة خاصة تجاه الضفة الغربية، وذلك عند التحدث عن امكانات التسوية السياسية للاحتلال الاسرائيلي لهذه الاراضي، واحتمالات الانسحاب منها، ومن ثم قيام دولة فلسطينية مستقلة، أو مرتبطة، بشكل أو بآخر، بالاردن. اذ نلاحظ، في هذا الصدد، تركيزاً على العوامل السياسية والاقتصادية المحركة للصراع، سواء أكان ذلك في داخل الكيان الصهيوني حول تقرير مستقبل القدس والضفة الغربية وقطاع غزة بين الاحزاب والقوى السياسية المختلفة، أو في ما يتعلق بموقف السياسة الاسرائيلية عموماً تجاه الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال، يرجع بعض الدراسات السلوك الاسرائيلي الراض للانسحاب من الضفة وغزة، والذي يتجه، بالفعل، الى ابتلاع وضم هذه الاراضي، الى ازدياد عسكرة المجتمع الاسرائيلي واستفحال نفوذ المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وبالتالي ازدياد سطوة العسكريين في صياغة واعداد القرار الاسرائيلي تجاه الضفة وغزة<sup>(١)</sup>؛ في حين ينصب اهتمام البعض الآخر على الخلافات بين تكتلي المعراخ والليكود حول الاراضي العربية المحتلة، والمراهنة، في بعض الاحيان، على احتمالات نمو قوة ما يسمى باليسار الاسرائيلي وازدياد دوره في ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، بما لا يهدد أمن اسرائيل<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من بعض الخلافات الظاهرية بين المعراخ ( العمل ) والليكود، اللذين يشكلان حكومة الائتلاف منذ العام ١٩٨٤، حول طبيعة واساليب تقرير مستقبل الوضع في الضفة وغزة، إلا أن كلا الحزبين يتفقان، بدرجة كبيرة، على الاهمية العسكرية الاستراتيجية للاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ في الامن الاسرائيلي، وعلى ان أية تسوية لاوضاعها يجب ان تضمن احتفاظ اسرائيل بمناطق حصينة تكفل «أمن اسرائيل» داخلها مع اعطاء اهمية كبرى أمنية للمستوطنات المقامة فيها، وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف من الظروف، وبما لا يعيد الوضع الى ما كان عليه قبل الخامس من حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، حيث ان اسرائيل تفتقد ما تسميه «العمق الاستراتيجي» والذي كان جعلها معرضة لأي تهديد عسكري عربي، ومكشوفة، أمنياً، لمخاطر الحشد العربي والعمل الفدائي الفلسطيني.

وهكذا، فالفرضية الاساسية في هذه الدراسة هي ان نظرية الامن الاسرائيلي التي لا تكتمل سوى باكتمال بناء نمو «الدولة العبرية»، وقد اقتربت من ذلك بعد غزو لبنان، لن تسمح، تحت أية